### لتمويل مشاريع بطرق المحافظ الاستثمارية في البنوك وبضمانة البنك المركزي

# دراسة تؤكد استفادة الدولة تنمويا من توظيف الأموال في المصارف الإسلامية

■ ،،تقرير /أحمد حسن الطيار

أثبتت دراسة اقتصادية حديثة في مجال توظيف الأموال في المصارف الإسلامية أنه يمكن للدولة ممثلة بوزارة المالية أن تستفيد من أساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية لتغطية بعض بنود الموازنة العامة للدولة، بحيث ترشد نفقات الدولة وتجوّز التكاليف، وإتاحة الفرص الاستثمارية لرؤوس الأموال المحلية أن تأخذ حقها من الاستثمار، وتقف الدولة من الاقتراض الخارجي الربوي المحرم شرعاً.

وحثت الحكومة اليمنية بأن تتجه إلى المصارف الإسلامية والاستفادة من التمويل الإسلامي في إنشاء المشاريع التي تقوم الدولة بتمويلها عن طريق الاقتراض الخارجي وذلك عن طريق إنشاء المحافظ الاستثمارية في البنوك الإسلامية وبضمانة البنك المركزي اليمني.

ودعت الدراسة التي أعدها الدكتور هاني عبد الله محمد صالح ونال بموجبها على رسالة الدكتوراه من السودان المصارف الإسلامية عامة والمصارف اليمنية خاصة بتوسيع نطاق تطبيق أساليب توظيف الأموال في جميع المجالات وعدم الاقتصار على مجالات محددة، نظراً لما في تطبيق هذه الأساليب من أهمية اقتصادية كبيرة، ولما فيها من دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير التمويل للمشاريع الكبيرة والعملاقة.

وقد خلص الباحث من خلال بحثه الميداني إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أكدت في نتائجها على شمولية الشريعة الإسلامية وصلاحيتها لكل زمان ومكان ومواكبتها للأحداث والمستجدات المعاصرة، وخاصة في مسائل الاقتصاد وقضايا التنمية.

داعية إلى أن تزيد من أساليب التوظيف مثل السلم والمساقاة والمزارعة، ودراسة تلك الصيغ دراسة مستفيضة والاستفادة من التجارب السابقة التي نهجتها المصارف الإسلامية في السودان الحبيب، وتوظيف الأموال بالسلم في القطاع الزراعي الذي سيحقق تنمية اقتصادية، ويحقق الأمن الغذائي في اليمن ويسد الفجوة الغذائية التي تهدد اليمن.

وبينت الدراسة أن المصارف الإسلامية هي المصارف التي تلتزم بتطبيق الشريعة الإسلامية في عموم معاملاتها المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة.

مشيرة إلى أن أساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية هي الوسائل والعمليات الشرعية التي تستخدمها المصارف الإسلامية في استثمار وتنمية أموالها في مجالات عدة ومختلفة بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح والعوائد للمساهمين والمودعين فيها.

وأكدت الدراسة أن المضاربة المشتركة هي التي تتعامل بها المصارف الإسلامية، وهي التي تتعدد فيها العلاقة بين أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين سواء كان التعدد من أحد أطراف المضاربة أو من كليهما، وهي جائزة شرعاً بشرط عدم ضمان رأس المال فيها.

وانتهت الدراسة إلى أن التمويل بأساليب التوظيف في المصارف الإسلامية اليمنية ضعيف جداً مقارنة بالتمويل بالمرابحة للآمر بالشراء وذلك راجع إلى وجود المخاطر الكبيرة التي تحيط بهذا النوع من التمويل، وميول المصارف الإسلامية إلى ما يحقق أرباحاً سريعة وشبه مضمونة.

كما توصلت الى أنه يمكن للدولة أو لشركات المقاولات أن تستفيد من التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية وذلك في تنفيذ أعمال صيانة الطرق وهي مضاربة مأمونة كما بين الباحث ذلك وليست عرضة للخسارة.

واتضح من الدراسة أن المخاطر في التمويل بالمشاركة تتوزع بين البنك والشريك الآخر لأن كلاً منهما مساهم في رأس المال.

وتبين من الدراسة أن المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك جائزة شرعاً بالضوابط التي وضعها المجمع الفقهي، وهي من الصيغ التي تستخدمها المصارف الإسلامية، ولها أهمية اقتصادية وتحقق فوائد متعددة للبنك والعميل والمجتمع.

كما أثبتت الدراسة أن التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية من أنجح الأساليب الإسلامية التي تنمي الأموال، وتعمل على التنمية الاقتصادية، وتحافظ على ثروات المجتمع المسلم من التعرض للتبديد والانتهاء والركود.

وقالت أن المجالات المتنوعة للتمويل بالمشاركة كفيلة بتحقيق الرفاهية الاقتصادية، والحد من البطالة إذا زادت المصارف الإسلامية من التمويل في هذه المجالات.

مضيفة أن جدوى المشاريع، والتدريب المستمر لليد العاملة في المصارف الإسلامية، وقيام المصارف بالتوسع في إنشاء شركات جديدة، والمتابعة المستمرة للمشاريع، والتنويع من الاستثمارات، والتقييم الدوري للعمليات الاستثمارية من أنجح الحلول للتغلب على مخاطر ومشاكل التمويل بالمشاركة والدفع للمصارف اليمنية بزيادة التمويل بالمشاركة.

مبينة أن من أساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية التمويل بالمرابحة، وهي جائزة شرعاً بشرط أن يتملك البنك السلعة تملكاً حقيقياً، وأن يقبضها، وألا تتخذ حيلة على الربا، وألا يزداد الثمن بزيادة الأجل، وألا يقوم البنك بإلزام العميل قانونياً بإتمام الصفقة.

وفيما يخص التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء يستطيع أن يغطي مجالات عدة وقطاعات مختلفة مثل القطاع الحرفي والقطاع المهني والتجاري والزراعي والصناعي والإنشائي وغيرها.

اتضح من الدراسة أن التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء أكثر الصيغ الإسلامية التمويلية استخداماً في المصارف الإسلامية اليمنية وذلك لوجود المزايا الكبيرة التي لا توجد في غيرها من أساليب التوظيف.

تبين من الدراسة أن المصارف الإسلامية في اليمن توجهت نحو الاستصناع في مجال العقارات ونجحت فيه نجاحاً باهراً ولكنه ما زال محصوراً فيه ولم يتجه نحو المجالات الأخرى، وإذا خاضت فيها حققت تنمية اقتصادية كبيرة.

وتضيف : أن هناك معوقات ومخاطر داخلية وخارجية تحد من التوسع بالتمويل بالاستصناع، ويمكن للمصارف إيجاد الحلول للمشاكل والمعوقات التي تعيق من التمويل بالاستصناع في المصارف والتي بدورها تعيق من تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد.

كما أن التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية اليمنية ما زال محصوراً في العقارات وشيء يسير جداً لا يكاد يذكر في الصناعات والمواصلات، ويمكن تطوير هذا التمويل بدخوله في مجالات أخرى تعزز من أعمال المصارف الإسلامية.

مشيرة الى اتجاه البنوك نحو الربح السريع، وغياب الاستقرار الاقتصادي وعدم وجود القضاء المستقل تكاد تكون أهم المشاكل المعيقة للمصارف الإسلامية في الانطلاق نحو الاستثمار بأساليب التوظيف في المجالات المختلفة.

وتشير إلى أنه يمكن للمصارف الإسلامية إيجاد حلول لتجنب المخاطر والمعوقات والمشاكل الداخلية والخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية عند التمويل بأساليب التوظيف الإسلامي وتقوم بالتخفيف من هذه المخاطر وتفتيتها.

انتهت الدراسة إلى أن هناك أهمية اقتصادية كبيرة لأساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية، حيث تقوم بإنعاش الحركة الاقتصادية في البلد، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والقضاء على البطالة، وتقليلات الأسعار، وعدم ركود السلع في الأسواق، وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية التي يستفيد منها المجتمع والدولة على حد سواء.

ومن خلال دراسة الباحث لأساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية وتطبيقها على المصارف الإسلامية في اليمن فقد اوصى الباحث المصارف الإسلامية بالالتزام بالأحكام الشرعية في جميع المعاملات المصرفية وترك التحايل على الربا، حتى يبارك الله عز وجل في هذه المعاملات، وتزيد ثقة الجماهير بالمصرفية الإسلامية الحديثة. التنوع في الأنشطة الاستثمارية، وفي التمويل بأساليب التوظيف المختلفة، وفي اختيار العملاء والتنوع الجغرافي وذلك لتحجيم المخاطر وتفتيتها، وتجنب المشاكل والمعوقات التي تحيط بالتمويل.

وحث على نشر الوعي المصرفي الإسلامي بين المواطنين والقيام بالتشجيع والتحفيز لهم على الإيداع فيها، وتبين الفائدة المرجوة في ذلك، والمساهمة في النشاط الاقتصادي القومي.

وقيام المعاهد المتخصصة بالتدريب والتأهيل الكافي والمستمر للعاملين بالمصارف الإسلامية وذلك بعقد الندوات والدورات التدريبية حتى يتم الإلمام الصحيح بكل الجوانب الفقهية والشرعية والتطبيقية الخاصة بأساليب التوظيف المختلفة.

داعيا الحكومات الإسلامية بالاتجاه إلى أسلمة النظام المصرفي بشكل عام لما فيه من مخرج للأمة من المأزق الاقتصادية التي تواجه العالم اليوم والجامعات والكليات المتخصصة بإدخال أساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية وتطبيقها ضمن المقررات الجامعية خاصة في الكليات المتخصصة، وضمن مواد الثقافة الإسلامية للكليات غير المتخصصة .

أوصى الباحثون والمتخصصون بالاستمرار في كتابة البحوث الشرعية والتطبيقية لأعمال المصارف الإسلامية وتقييم الأعمال الاستثمارية فيها حتى تستمر في التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

وتكوين المحافظ الاستثمارية اللازمة والتي تساهم فيها البنوك والشركات العملاقة ورجال الأعمال، وتكون إدارتها مكونة من ممثلي كل البنوك مما يوجد خبرات متعددة تساهم بالآراء في قيادة العمل ومعالجات القصور في حينه، ثم المشاركة بهذه المحافظ في مشاريع الدولة التي تقوم بتغطية نفقاتها بالاقتراض من الخارج بالربا المحرم، فتكون قد دعمت التمويل الإسلامي، وأذهبت عن عاتقها الربا والارتهان للأجنبي.

إضافة إلى تكوين لجان متخصصة مختارة من جميع المصارف الإسلامية تقوم بدراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف، ثم وضع الحلول المناسبة لها، ويمكن لهذه اللجان أن تستعين بالمتخصصين والباحثين في هذا المجال.

أوصى المصارف الإسلامية أن تقوم بإنشاء هيئة رقابية شرعية عليا مشتركة يكون أعضاؤها من العلماء الأتقياء والغيورين على دينهم وتكون بمثابة مرجعية فقهية لجميع البنوك الإسلامية في اليمن.

يوصي الباحث رجال الأعمال والشركات وأصحاب رؤوس الأموال أن يتجهوا إلى المصارف الإسلامية للاستثمار والإيداع فيها حتى يقوى عودها، ويتجهوا أيضاً لإنشاء مصارف إسلامية جديدة تزيد من التمويل الإسلامي وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وتشارك في إحداث تنمية اقتصادية في الوطن، وتكون داعمة للدولة في انتهاج النظام الاقتصادي الإسلامي.

## مؤشرات اقتصادية

### صندوق النقد يقدم قرضاً بقيمة ٣٦,٨ مليار دولار للبرتغال

■ ،،واشنطن/وكالات

وافق صندوق النقد الدولي أمس الأول على منح قرض للبرتغال مدته ثلاث سنوات بقيمة ٣٦,٨ مليار دولار، في إطار خطة إنقاذ تم الاتفاق عليها بين لشبونة والاتحاد الاوربي.

وأعلن الصندوق عن موافقته على القرض بعد اجتماع لمجلسه التنفيذي في مقر صندوق النقد الدولي بواشنطن. وتعد خطة إنقاذ البرتغال هي الاحدث في سلسلة من الجهود الرامية إلى مساعدة الاقتصادات الاضعف في منطقة اليورو على تحقيق الاستقرار.

ويعد القرض جزءا من حزمة إنقاذ بقيمة ١١٠ مليارات دولار للبرتغال المثقلة بالديون. وفي مقابل الحصول على حزمة الانقاذ، وافقت السلطات البرتغالية على اتخاذ تدابير تقشف وإصلاحات اقتصادية صعبة.

وقال مدير صندوق النقد الدولي بالانابة، جون ليبسكي: إن تدابير الإصلاح البرتغالية "متوازنة اقتصادياً وتتركز على تحقيق النمو وتوفير فرص العمل، وهي تعالج المشكلة الأساسية في البرتغال وهي انخفاض النمو، مع سياسة تعتمد على استعادة التنافسية من خلال الإصلاحات الهيكلية، بما يضمن مسارا من التعزيز المالي وتحقيق استقرار القطاع المالي".

### الاموال العربية المهاجرة تقدر ما بين ١,٢ و٢,٤ تريليون دولار

■ ،،القاهرة/وكالات

أكد المدير العام لمنظمة العمل العربية أحمد لقمان أن الاموال العربية في الخارج يتراوح حجمها بين ١,٢ و ٢,٤ تريليون دولار.

ولفت لقمان في تصريح له أمس إلى ضرورة توافر ثلاثة شروط لضمان نجاح الدول العربية في جذب نسبة كبيرة من هذه الاموال العربية المهاجرة لإعادة توطينها واستثمارها في العالم العربي من اجل تنفيذ مشروعات انتاجية تساهم في توفير المزيد من فرص العمل.

واوضح أن الشروط التي يمكن من خلالها جذب رؤوس الاموال العربية المهاجرة إلى العالم العربي تتضمن وجود انظمة وقوانين صارمة وبعيدة من مراكز النفوذ وضرورة تحقيق الأمن والاستقرار حتي يشعر صاحب رأس المال بالاطمئنان على امواله.

واضاف مدير المنظمة: بالاضافة إلى وجود إرادة وتصميم من جانب الاقطار العربية على التعاون في كافة المجالات بعيدا عن الصراعات التي لا تفيد.

### ارتفاع مؤشر الأسهم الكويتية والعمانية

■ ،،الكويت/وكالات

أغلق مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية البورصة على ارتفاع قدره ١٥,٧ نقطة في نهاية تداولات أمس الأحد ليستقر عند مستوى ٦٤٩١,٢ نقطة.

وبلغت كمية الأسهم المتداولة نحو ١٥٨,٢ مليون سهم بقيمة بلغت حوالي ١٦,١ مليون دينار كويتي موزعة على ٢٢٣٢ صفقة نقدية.

وارتفعت مؤشرات خمسة قطاعات من أصل ثمانية حيث سجل قطاع الخدمات أعلى ارتفاع من بين القطاعات مرتفعا بـ٧٠,٦ نقطة تلاه قطاع الشركات غير الكويتية بارتفاع قدره ٥٠,٥ نقطة ثم قطاع الأغذية بارتفاع قدره ٣٤,٣ نقطة.

وسجل قطاع البنوك أعلى تراجع من بين القطاعات متراجعا ب ٣٠,٣ نقطة تلاه قطاع الاستثمار بتراجع قدره ١١,٢ نقطة ثم قطاع العقار بتراجع قدره ٢,٨ نقطة.

إلى ذلك اقفل المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية على ارتفاع بلغ ١٦ نقطة ليستقر عند ١٦,١٧٠ نقطة.

وبلغت قيمة التداول بسوق مسقط للأوراق المالية أمس الأحد مليونين و٤٣٥ الفاً و٨٧٠ ريالاً عمانياً بينما بلغ عدد الصفقات ٩٤١ صفقة، الريال العماني يساوي ٢,٦ دولار.